مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٧٦١**

الخميس، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أكرم	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بلينغا – إبوتو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

03-36756 (A)
0336756

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن مشاعر المؤاساة للجزائر حكومة وشعبا إزاء الزلزال الأخير

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في بداية الجلسة أود أن أعرب باسم مجلس الأمن عن مؤاساتنا القلبية للجزائر حكومة وشعبا بصدد الزلزال الذي حدث بالقرب من مدينة ثنية، وتسبب في دمار هائل وخسارة فادحة في الأرواح. أرجو من ممثل الجزائر أن ينقل إلى حكومته وإلى أسر الضحايا صادق تعازينا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب بحضور الأمين العام، كوفي عنان، معنا في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/556 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، بلغاريا، شيلي، الصين، غينيا، فرنسا، الكاميرون، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الجمهورية العربية السورية لم تشترك في التصويت.*

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت هي كما يلي: ١٤ صوتا مؤيدا، ولا يوجد معارضون أو ممتنعون عن التصويت. وعضو واحد في المجلس لم يشترك في التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): رفع الجزاءات عن العراق يمثل حدثا بالغ الأهمية بالنسبة للشعب العراقي. إنه يمثل فتح صفحة تاريخية من شأنها ازدهار مستقبل شعب ومنطقة. إن الأعمال المنذرة بالخطر لنظام حكم صدام حسين وغطرسة هذا النظام كانا السبب وراء إطالة فرض الجزاءات لمدة ١٣ سنة تقريبا. لقد رفعت هذه الجزاءات الآن.

* في الجلسة ٤٧٦٢ المستأنفة، المعقودة بعد ظهر يوم ٢٢ أيار/مايو، أدلى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان يتصل بهذا التصويت أوضح فيه أن وفد الجمهورية العربية السورية لو كان قد مُنح الوقت الإضافي الذي طلبه، في أكثر من مناسبة، لدراسة مشروع القرار قبل التصويت، لصوّت لصالح هذا القرار. ويرد نص بيانه في المحضر الحرفي للجلسة ٤٧٦٢ المستأنفة.

تحرير العراق مهّد لقرار اليوم. لقد شهدنا جميعا أن دولة العراق في ظل حكم صدام حسين كانت تأبى إطعام شعبها كما يجب – وهي دولة وجدنا أن مشاريع البنية الأساسية فيها كانت تعاني في الوقت الذي تبنى فيه القصور الفاخرة، دولة كان فيها التعبير السياسي الحر يتعرض للقمع والعقاب بكل قسوة. لقد اتخذ المجلس مجتمعا قرارا حاسما بمساعدة الشعب العراقي.

دعت حكومتي لهذا التصويت هذا الصباح لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن كل يوم زائد نمضيه في مناقشة صيغة هذا النص الهام يزيد من إعاقة إنعاش ذلك البلد. طويلة هي طوابير الناس التي تنتظر شراء الغاز على الرغم من الضرر الطفيف، بفضل بركات الرحمن، الذي أصاب البنية الأساسية. لقد حان الوقت للشعب العراقي، بعد أكثر من عقد من استبعاده من الاقتصاد العالمي، لكي يجني ثمار موارده الطبيعية.

لقد قال الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير في هيلزبرغ في الشهر الماضي إن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور حيوي في بناء العراق. وباتخاذنا لهذا القرار نكون قد أنجزنا الكثير لشعب العراق. إن مجلس الأمن، باعترافه بأهمية سلاسة الحالة السياسية والقرارات المتخذة ميدانيا، أتاح إطارا مرنا بمقتضى الفصل السابع لمشاركة السلطة الائتلافية المؤقتة والدول الأعضاء والأمم المتحدة وغيرها في إدارة وتعمير العراق وفي مساعدة الشعب العراقي على تقرير مستقبله السياسي وإقامة مؤسسات جديدة واستعادة الرخاء الاقتصادي للبلد.

ويؤكد القرار على التزامنا بإيجاد حكومة تمثيلية معترف بها دوليا للعراق. وهو ينشئ ولاية قوية لممثل خاص للأمين العام بما في ذلك العمل مع شعب العراق والسلطة وغيرهما من المعنيين – بما في ذلك الدول المجاورة – للمساعدة على تحويل هذا الحلم إلى حقيقة. والقرار ينشئ إطارا من أجل الإلغاء التدريجي المنظم لبرنامج النفط مقابل الغذاء، وبذلك يمكن الحفاظ في المرحلة الانتقالية على ما أصبح يمثل صمام الأمن الهام للشعب العراقي. ويوفر القرار الشفافية في جميع العمليات ومشاركة الأمم المتحدة في الرقابة على حصائل مبيعات النفط العراقي وعلى إنفاق هذه الحصائل. وفي هذا السياق يسرني أن أعلن عن إنشاء صندوق التنمية للعراق يوضع في عهدة المصرف المركزي للعراق. وكما يشدد القرار، ستصرف السلطة الأموال في الأغراض التي تحددها بما يعود بالفائدة على شعب العراق.

ويرفع القرار قيود التصدير إلى العراق، باستثناء تجارة السلاح والمواد ذات الصلة التي لا تطلبها السلطة الائتلافية المؤقتة. كما رفعت القيود على الطيران. بيد أن الالتزامات بنزع سلاح العراق لا تزال قائمة ولا يزال يحظر على الدول الأعضاء مساعدة العراق في الحصول على أسلحة الدمار الشامل وأنظمة الصواريخ المحظورة أو المضي في الأنشطة النووية المدنية ما دامت هذه القيود سارية.

ويتيح القرار الوقت الكافي للعراق من أجل استعادة قدرته المهدرة أثناء سنوات الجزاءات، ومع ذلك يحافظ القرار على التزامات العراق تجاه الكويت والآخرين الذين عانوا من عدوان صدام حسين في عام ١٩٩٠. وهو يعالج الدين السيادي للعراق وحماية الآثار العراقية والمحاسبة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبها النظام السابق. كما يوجه الدول الأعضاء إلى العمل بسرعة لضبط وإعادة أموال الشعب العراقي التي سرقها نظام صدام حسين.

لكننا لا يمكن أن نكتفي بهذا. الآن وقد اتخذنا هذا القرار يجب أن يبدأ العمل لتنفيذه. وينبغي للأمانة العامة والممثل الخاص الجديد للأمين العام الإعداد للعمل بشأن

المهام الإنسانية ومهام الإعمار والمهام السياسية العاجلة التي سيسهمان فيها. ويتعين على الدول الأعضاء العمل من أجل الوفاء بالالتزامات والأحكام الواردة في القرار. ومن جانبنا، بالإضافة إلى مسؤولياتنا في العراق كقادة للسلطة الائتلافية المؤقتة، سنتعهد بإبلاغ المجلس كل ثلاثة شهور عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، بروح من الفقرة ٢٤.

والولايات المتحدة تشعر بالامتنان للروح البناءة التي نظر بها المجلس القرار وعزّز بها أحكام النص الذي عرضناه مع مَن شاركونا في تقديمه. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع الأعضاء من أجل تنفيذ هذا القرار الهام.

السيد دي لاسابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لا بد للشعب العراقي من أن يمسك بزمام مستقبله، سواء في الداخل، حيث يتعين أن يقيم العراقيون أنفسهم بأسرع ما يمكن حكومة تمثيلية ذات سيادة، أو في نطاق المجتمع الدولي، الذي يجب أن يعود العراق إلى كنفه في القريب العاجل.

والتحديات كثيرة. فالحالة في البلد لم تزل غير مستقرة. ولم تتم بعد إعادة استتباب الأمن. ولا تزال الحالة الإنسانية للشعب خطيرة. وسوف تستغرق عملية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي وقتاً وتستلزم تعبئة مستمرة نشطة للمجتمع الدولي. ولم يُشرع بعد في عملية سياسية تؤدي إلى إنشاء مؤسسات تمثيلية تحترم حقوق العراقيين دون استثناء.

وليس القرار الذي اعتمدناه من فورنا مثالياً. بيد أن بعض التحسينات الهامة أدخلت عليه في كل مرحلة من مراحل المفاوضات. ونرى أنه الآن يوفر إطاراً ذا مصداقية سوف يتمكن المجتمع الدولي من خلاله من تقديم الدعم للشعب العراقي. ولهذا السبب أيدناه. ويجب الآن أن يُستغل كل ما يتيحه من إمكانيات للاضطلاع دون مزيد من الإبطاء ببذل الجهد اللازم لإعادة بناء العراق في جميع المجالات.

ولا بد من استعادة الأمن في أقرب وقت ممكن في كافة أرجاء إقليم العراق. ويؤكد هذا القرار التزامات الدولتين القائمتين بالاحتلال في هذا المجال، تمشياً مع التزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي. كما يشير إلى أن هدفنا المشترك ما زال يتمثل في التحقق من نزع سلاح العراق، ويحفظ في هذا الصدد الدور الذي تؤديه كل من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. فلا أحد سوى المفتشين الدوليين يملك بث الاطمئنان لدى المجتمع الدولي إلى أن هذا الهدف قد تم التوصل إليه عندما يحين الوقت لذلك.

ومن شأن العراق بعد رفع الجزاءات المدنية والاستئناف الوشيك لصادرات النفط أن تتوافر له الموارد الضرورية لإعادة بناء اقتصاده والنهوض بالأحوال الإنسانية والاجتماعية لشعبه. ويشير القرار إلى أن هذه الموارد، التي هي ملك للشعب العراقي، ينبغي أن تستخدم حصراً لمنفعتهم وبأكبر قدر من الشفافية. وسوف يعمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة التابع لصندوق تنمية العراق، المنشأ بموجب هذا القرار، بمثابة ضامن في هذا الصدد.

وينص القرار كذلك على إجراء خفض تدريجي لبرنامج النفط مقابل الغذاء. ويتعين علينا أن نكفل حدوث هذا الانتقال للمسؤوليات على نحو منظم من الوجهة العملية، أي بما يتفق مع تحسن الحالة الإنسانية للعراقيين، ومصداقية الأمم المتحدة، واحترام التزامات العراق.

أما في مجال الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار، ولا سيما في المجال السياسي، فإن القرار يؤكد الدور الأساسي للأمم المتحدة، الذي ما برحت فرنسا تدافع عنه دون كلل بالاشتراك مع جهات كثيرة أخرى. ذلك أن

اشتراك الأمم المتحدة بشكل قوي ومستقل في تحديد العملية السياسية وقيادتها سيؤثر أكثر من ذي قبل على نجاح هذه العملية، أو بعبارة أخرى، على تملك الشعب العراقي لناصيتها وقبوله من جانب بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. فاستقرار العراق، ومن ثم المنطقة بأسرها، في الميزان. ونرى أيضاً أن عملية الانتقال السياسي في العراق سوف تكتسب فعالية ومصداقية إذا ما تحددت إجراءات دقيقة وجدول زمني لإقامة حكومة عراقية تمثيلية تتمتع بالاعتراف الدولي.

ولدينا كل الثقة في أن الأمين العام سيعين أفضل ممثل خاص ممكن. ونؤكد له دعمنا الكامل مقدماً.

وينسب القرار الذي اعتمدناه لتونا إلى الدولتين القائمتين بالاحتلال سلطات واسعة في مجال القانون الإنساني الدولي والوسائل اللازمة لممارسة تلك السلطات. وقصدت فرنسا بتصويتها تأييداً للقرار إلى الإعراب عن دعمها لهذا المسعى الشاق، الذي ينخرط فيه الآن المجتمع الدولي بأسره. وتنطوي هذه السلطات الواسعة، أولاً، على مسؤوليات تجاه الشعب العراقي، الذي يجب أن يضع مصيره في يديه بأسرع ما يمكن؛ وثانياً، تجاه المجتمع الدولي، لأنه يسلم بوجود حقوق والتزامات للسلطة ويوجّه إليها مطالب محددة.

لذلك يجب على مجلس الأمن أن يواصل الاشتراك عن كثب في الحالة في العراق، ولا سيما من خلال المعلومات التي سيزوده بها كل من الممثل الخاص والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشكل منتظم، عملاً بهذا القرار. وسيعيد المجلس تقييم جميع أحكام هذا القرار في غضون فترة ١٢ شهراً على أبعد تقدير.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن ترحيبي الحار بحضور الأمين العام في هذه الجلسة الهامة.

وترحب المملكة المتحدة باتخاذ هذا القرار وبالمفاوضات البنّاءة التي سبقته. وستأمل منظومة الأمم المتحدة برمتها في أن يمثل التصويت الذي قمنا به من فورنا عودة إلى توافق متصل في الآراء إزاء واحدة من أعوص مسائل السياسة الخارجية التي واجهناها. وستعمل المملكة المتحدة على صون هذا النهج الجماعي.

وسوف نناقش بالتفصيل في وقت لاحق من هذا الصباح الاستجابة للحالة الإنسانية في العراق. وما برحت المملكة المتحدة تتقيد في العراق منذ البداية بالعمل وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة وقواعد لاهاي.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة عناصر من هذا القرار الهام. فهو، أولاً، يرسم للأمم المتحدة دوراً حيوياً مستقلاً في أعقاب الصراع، يغطي نطاقاً واسعاً من المجالات الهامة. وأرجو أن يسرع الأمين العام بتعيين وإيفاد ممثل خاص شديد المراس ليدفع بأنشطة الأمم المتحدة قدماً للأمام. وتتطلع المملكة المتحدة إلى العمل مؤازرة لهذا التعيين، لأغراض ليس أقلها كفالة أن يقيم شعب العراق في وقت قريب حكومة تمثيلية معترفاً بها دولياً.

وهو، ثانياً، يرفع العبء المتمثل في أشمل نظام للجزاءات فرضته الأمم المتحدة في تاريخها. وسيكون في إنهاء الجزاءات الاقتصادية، تعزيز ملموس لجهود أبناء العراق من أجل إعادة بناء اقتصادهم. وسيكفل صندوق تنمية العراق الجديد استخدام إيرادات النفط على نحو متسم بالشفافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، والمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي، واتخاذ اللازم لمواصلة نزع السلاح، وتعزيز غير ذلك من المقاصد التي تنفع شعب العراق. وسوف يعين تشكيل مجلس استشاري دولي للمراقبة، إضافة إلى المراجعة الحسابية المستقلة، على ضمان العودة إلى استخدام موارد العراق لصالح شعبه دون غيره.

وثالثاً، يوفر هذا القرار أساساً صالحاً لتضافر المجتمع الدولي تحقيقاً لمصلحة الشعب العراقي، بما يتمشى مع القانون الدولي. ونتطلع إلى زيادة المشاركة الدولية ومشاركة الأمم المتحدة في مساعدة شعب العراق على إصلاح مؤسساته، وتعمير بلده، والتمتع بأوضاع تتسم بالاستقرار والأمن داخل بيئة إقليمية مستقرة.

وكنت أقول طوال مفاوضاتنا بشأن هذا القرار إنه ليس جامعاً، وإنه لا يسعى لحل جميع المسائل. ومن بين المسائل التي سيتعين علينا التصدي لها بمرور الوقت مهام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، من حيث صلة هذه المهام بترع سلاح العراق الشامل بموجب القرارات السابقة. ولا تزال المملكة المتحدة ترى دوراً تقوم به كل من هاتين الهيئتين لتأكيد نزع السلاح في نهاية المطاف، وربما في مجال الرصد والتفتيش على مدى أطول إذا وافق المجلس على ذلك. وسوف يلزم أيضاً أن ينظر المجلس في مستقبل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، والاستمرار في حظر السلاح، والتقدم المحرز في إعادة المواطنين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة إلى أوطانهم، وإعادة المحفوظات الكويتية، وغير ذلك من المسائل التي تنبثق عن هذا القرار أو ذات الصلة به.

وأود أن أطمئن الزملاء بأن المملكة المتحدة تتعهد بأن ترفع بانتظام تقارير عن جهودها، وتتوقع أن تفعل ذلك كل أربعة أشهر. ونلتزم أيضا بإجراء استعراض جاد للقرار في غضون ١٢ شهرا، وبالنظر في اتخاذ خطوات إضافية قد تكون مطلوبة.

إن اعتماد هذا القرار يضع أسس شراكة تشغيلية بين الأمم المتحدة وجهات فاعلة أخرى في العراق، بما في ذلك، وهذا هو الأهم، مع العراقيين أنفسهم. إن تجارب الأمم المتحدة وخبراتها في إعادة بلد مضطرب إلى أيدي أصحابه هي بمثابة أداة المملكة المتحدة معجبة بها وتقدرها كل التقدير. وهذه الأداة يجب أن تستغل استغلالا تاما.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): القرار الذي اعتمدناه الآن بشأن العراق يعطينا أساسا لخطوات عملية في الميدان بغية تحسين ظروف الشعب العراقي وإشاعة الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد.

القرار قرار توفيقي تم التوصل إليه بعد مفاوضات كثيفة، وأحيانا صعبة. وهو، بالضرورة، لا يلبي رغبات كل الأطراف. ولكن، بالمقارنة بالنسخة الأولية لمشروع القرار التي قدمها المتبنون، حققنا تحسينات ملموسة. فالقرار يضع إطارا يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي فيه دورا محوريا في العملية السياسية والاقتصادية.

الأمين العام سيمثله الآن ممثل خاص نتوقع منه أن يضطلع بالكامل بمسؤولياته المستقلة في النهوض بالعملية السياسية المؤدية إلى التشكيل المبكر لحكومة عراقية نيابية معترف بها دوليا. ومجلس الأمن سيحصل على معلومات كاملة من الأمين العام ومن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وسيستعرض مجلس الأمن هذا القرار في غضون ١٢ شهرا، وسينظر، إذا تطلب الأمر، في اتخاذ خطوات إضافية.

موضوع نزع السلاح باق على جدول أعمال المجلس، وتمويل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية مكفول. وفي القطاع الاقتصادي، سيتحقق الحد الأقصى من الشفافية. والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، الذي يشرف على صندوق تنمية العراق، يجمع خبرات جمة في إعمار اقتصادات مزقتها الحروب ودمرها الأنظمة الاستبدادية. ونتوقع من المجلس أن يضطلع بكامل المسؤولية عن المهام المكلّف بها بتوفير الشفافية وبكفالة حصول مجلس الأمن على تقارير منتظمة عن أعماله.

بهذا القرار نكون قد خلفنا وراء ظهورنا انقسامات الماضي حتى نخدم مصالح الشعب العراقي. الجزاءات سترفع. وستبدأ عملية إعادة بناء سياسي واقتصادي. ومن المهم الآن إعطاء الشعب العراقي آفاق تشكيل حكومة ديمقراطية مستقرة، تنعم بالسلام وتعيش في سلام مع جيرانها الإقليميين - وتكون عضوا محترما في أسرة الأمم. وإن منظومة الأمم المتحدة ستساعد العراقيين على تحقيق ذلك. وألمانيا تعلن عن استعدادها للمساهمة في جهودهم.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أعتقد أن هذا اليوم مهم جدا لشعب العراق وكذلك للأمم المتحدة. فمجلس الأمن بأسره أدرك الآن أن الوقت قد حان للتحلي بالواقعية. البعض يقولون إن هذا القرار ليس كاملا، لكن لا أحد يستطيع أن ينكر أنه يوفر إطارا قانونيا مناسبا للتصدي للحالة الخاصة والشاذة والخطيرة التي يواجهها المجتمع الدولي.

لذلك أعتقد أننا اتخذنا قرارا هاما لا غنى عنه وذا شأن. وبوسعي أن أقول هذا القول لأننا، إذا وضعنا الماضي القريب جانبا، لرأينا أن القرار يحدد بعض المبادئ الأساسية ألا وهي: أولا، مبدأ سيادة العراق وسلامته الإقليمية؛ ثانيا، مبدأ أن العراقيين وحدهم يملكون مستقبلهم السياسي ومواردهم الاقتصادية؛ ثالثا، وضع المبادئ التوجيهية لتصرف السلطات التي ستدير هذه الفترة الانتقالية في العراق - والشفافية في الشؤون الاقتصادية ليست الأقل أهمية بين هذه المبادئ التوجيهية؛ رابعا، إنه يوفر دورا هاما مستقلا للأمم المتحدة.

ويحدوني وطيد الأمل أن يكون هذا اليوم، إلى جانب أنه يوم هام، يوما مفعما بالأمل لشعب العراق بالدرجة الأولى. ونحن نتمنى له السلام والاستقرار وكامل الحرية في المستقبل القريب. وبالنسبة للأمم المتحدة بعدما تغلبت على الحالة التي كانت تعيشها في الأيام الأخيرة، نأمل أيضا أن يكون توافق الآراء الذي تحقق اليوم بشيرا بالخير تجاه التحديات العديدة التي يواجهها العالم والمجلس اليوم، أي المسائل الأفريقية، والإرهاب، والحالة في الشرق الأوسط، وإلى ما هنالك.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفدي أيضا بحضور الأمين العام كوفي عنان هنا اليوم. لقد قررت المكسيك أن تصوت لصالح القرار وأن تنضم بالتالي إلى شبه الإجماع الذي تم التوصل إليه في مجلس الأمن بشأن هذا الصك الهام الذي يطلق عليه عملية إعادة تعمير العراق.

إن الحافز وراء هذا القرار هو النية في تقديم إسهامات كي يتسنى للأطراف المعنية أن تتحمل مسؤولياتها دونما إبطاء وتلبي الاحتياجات العاجلة للشعب العراقي. وهدف المكسيك المباشر يتمثل في تطبيع الحالة في العراق، بغية تمكين الشعب ذاته من تقرير مستقبله السياسي بنفسه في أقرب فرصة عن طريق استعادة سيادته وممارستها بالكامل.

إن نص هذا القرار نص توفيقي بدون شك. وقد كانت المفاوضات مثمرة. وفي جميع مراحل تلك العملية أدخلت تغييرات مكّنت من التوصل إلى شبه الإجماع في الاتفاق عليه. وخلال المناقشات المكثفة التي سبقت التصويت عمل أعضاء مجلس الأمن على إعادة بناء التفاهم فيما بينهم لإيجاد طرق للتوفيق بين وجهات نظرهم لاستعادة الثقة في غاية المجلس وتوجيهه فيما يتعلق بالعراق.

والآن، وفي سياق الحالة التي تلت الصراع، تعتقد المكسيك أنه يتوجب على مجلس الأمن أن يتطلع إلى المستقبل وأن يعمل بحزم وأن يتخذ القرارات ويضع التدابير التي تستهدف ضمان أن تحقق عملية إعادة الإعمار رفاه الشعب العراقي الذي طالما تطلع إليه هذا الشعب في إطار

استعادة سيادته واستقلاله في مناخ يسوده الاستقرار والعدل بالنسبة للعراق، ومن أجل أمن وسلم المنطقة بأسرها.

إن توافق الآراء الجديد الذي تم إحرازه في المجلس فيما يتعلق باعتماد القرار يرتكز تماما، أولا وقبل كل شيء على حقيقة أننا لدينا، على الرغم من اختلافاتنا التزاما ثابتا ينبع من الولاية التي أناطها ميثاق الأمم المتحدة بهذا الجهاز. إن توافق الآراء داخل المجلس والالتزام الثابت لدى أعضائه تم تجسيدهما من خلال الموافقة على رفع جميع الجزاءات - عن الأسلحة - المفروضة على العراق، والموافقة على إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء في غضون ستة أشهر - كل ذلك من أجل النهوض المبكر بعملية إعمار العراق.

وينطوي هذا القرار على الكثير من الجوانب والآثار الأخرى فيما يتعلق بالطريقة التي ستعالج بها الأمور في العراق، وإن كان يمثل نقطة انطلاق لعملية لا تزال تعقداتها وتحدياتها غير مفهومة بشكل واضح. ويساعد هذا القرار في تهيئة الظروف التي ستفضي إلى ما تأمل المكسيك أن يكون إنهاء فوريا للاحتلال العسكري وإقامة الشعب العراقي على وجه الاستعجال لحكومة مستقلة ذات شرعية وتتمتع بقدرة كاملة على الانخراط في علاقات دولية.

وفي الوقت نفسه، يحدد هذا القرار الدور المستقل للأمم المتحدة والمهام التي ستضطلع بها، سواء فيما يتعلق بالنهوض بالمساعدات الإنسانية وتنسيقها، أو تهيئة الظروف لإقامة حكومة عراقية مستقلة ذات سيادة.

وعلى ذلك الأساس، فإن التحدي الذي يواجه الأمم المتحدة يكمن في ضمان احترام المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمة، والمشاركة بصورة نشطة في عملية إعادة البناء، وإرشاد الشعب العراقي وتقديم الدعم له من أجل تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى.

وفضلا عن القرار ذاته، فإن دور الأمم المتحدة في العراق سيعتمد إلى حد بعيد على وحدة الهدف والالتزام وسرعة التصرف داخل المجلس، من جهة؛ وعلى القدرة المهنية والقدرات الأخرى للممثل الخاص للأمين العام، الذي ينشأ منصبه في هذا القرار.

وفور إنشاء مكتب الممثل الخاص، سيتعين على الأمم المتحدة أن تشارك بصورة تفاعلية لا في النهوض بالمساعدات الإنسانية فحسب، وإنما في تنفيذ العديد من المهام الأخرى أيضا، مثل التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بما في ذلك التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت في الأعوام الأخيرة، ووضع التشريعات التي تكفل تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وبموجب هذا القرار، يتعين على كل من الأمين العام والدول القائمة بالاحتلال، إبقاء مجلس الأمن على علم بأنشطتها بصورة منتظمة. ومن شأن ذلك أن يُمَكِّن مجلس الأمن من أن يبقى يقظا إزاء الوضع في العراق، وإزاء الأحوال في الميدان، وبذلك يمكنه تعديل أحكام القرار أو تحديثها، حسب الاقتضاء.

وترى بلادي أن عملية إعادة بناء العراق، التي تبدأ بهذا القرار، تتطلب تأهبا والتزاما من جانب المجلس. ولا بد أن نتأكد من أن كل الأطراف المشاركة في العراق ستُيَسِّر فعلا الامتثال للحقوق المشار إليها في القرار، أو استعادة تلك الحقوق، وبخاصة ما يتصل منها بالسيادة والسلامة الإقليمية وبحق الشعب العراقي في موارده الطبيعية، لا سيما النفط، وحقه غير القابل للتصرف في إقامة حكومته على النحو الذي يراه.

ولا يأذن هذا القرار بإقامة أي التزامات طويلة الأجل يمكن أن تؤثر على سيادة الشعب العراقي على موارده النفطية. وفي هذه المرحلة، ينبغي أن توجه كل العائدات

بصورة صارمة لصالح تنمية العراق وتحسين الأحوال المعيشية لشعبه. وما فتئت المكسيك تدعو إلى ذلك طوال المفاوضات، ونحن نفهم القرار في ذلك الإطار. ويتوخى القرار إنشاء مجلس المشورة والمراقبة الذي يجب أن تتمثل مهمته في ضمان استخدام نفط العراق بشكل يتسم بالشفافية الكاملة خلال هذه المرحلة. وسيبقي الأمين العام مجلس الأمن على علم بما يقوم به مجلس المشورة والمراقبة من عمل، على أن يضمن ذلك المجلس الالتزام بتوخي الشفافية.

إن مستقبل العراق يمثل تحديا كبيرا للأمم المتحدة. وإن كان لنا أن نواجهه بشجاعة، علينا أن نعزز منظمتنا.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يكتسي القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم أهمية خاصة بالنسبة للشعب العراقي ولمستقبل أنشطة الأمم المتحدة بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين في ظروف جديدة.

والاتحاد الروسي يشعر بالاغتباط للنتائج التي تم التوصل إليها خلال المفاوضات. ومن المؤكد أنه كان هناك حل توافقي- وهذه ملاحظة أكد عليها العديد من الزملاء. ولكن، لتحقيق هذا الحل التوافقي، اتخذ جميع المشاركين في المفاوضات خطوات لإرضاء بعضهم بعضا، حتى في أمور كان يبدو في البداية أنه يصعُب التقريب بين المواقف الأولية. وكون أن ذلك قد تحقق إلى حد كبير إنما يشهد على اعتراف أعضاء المجلس كافة بأن التسوية العادلة والمشروعة للمشكلة العراقية لا يمكن أن تتم إلاَّ على أساس جماعي، وعلى أساس ميثاق الأمم المتحدة، الذي يوفر أطراً قانونية يعول عليها لحل أكثر المهام تعقدا في عصرنا.

وبطبيعة الحال، فإن القرار الذي تمخضت عنه هذه المفاوضات لا يوفر ردودا نهائية على جميع الأسئلة التي تنطوي عليها التسوية العراقية. وتكمن أهميته بصورة أساسية في أنه ينشئ إطاراً قانونياً دولياً لجهود مشتركة يبذلها المجتمع الدولي برمته للتصدي للأزمة، ويحدد مبادئ توجيهية واضحة لتلك الجهود.

وفي المقام الأول، أود أن أشير إلى مراعاة الدول القائمة بالاحتلال للقانون الإنساني الدولي؛ وثانيا، إلى ضمان سيادة العراق وسلامته الإقليمية؛ وأخيرا إلى الاستعادة العاجلة، من الناحية العملية، لحق الشعب العراقي ذاته في تقرير مستقبله السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية.

ولا بد أن يتيسر تحقيق تلك الأهداف من خلال عمل الممثل الخاص للأمين العام، الذي عُهِد إليه بمهام مستقلة في جميع المجالات تقريبا، بما في ذلك المشاركة في العملية السياسية، وحتى إقامة حكومة عراقية معترف بها دوليا. ويمكن للممثل الخاص الاتصال المباشر بالقوى السياسية العراقية وبالبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط.

ويخصص القرار دورا هاما للأمم المتحدة، ولمجلس الأمن وللأمين العام في كل مراحل التسوية. ويقوم المجلس بمراقبة العملية برمتها بصورة منتظمة من خلال النظر في تقارير الأمين العام وممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن أعمالهم في العراق. ومن الأهمية بمكان أن يقوم المجلس خلال ١٢ شهرا باستعراض شامل لتنفيذ هذا القرار، بما في ذلك إعداد الخطوات التالية التي قد يلزم اتخاذها لتحقيق تسوية عراقية.

ويفتح هذا القرار المجال واسعا أمام فرص حل المشاكل الإنسانية الحادة الراهنة التي تواجه الشعب العراقي وإعادة تأهيل البنية التحتية المدمَّرة وإعادة الاقتصاد إلى حالته الطبيعية. ولتحقيق هذه الغاية، فضلا عن رفع الجزاءات الاقتصادية، ينبغي أن تتحقق الاستفادة الكاملة والفعالة من الطاقات التي يتيحها برنامج النفط مقابل الغذاء في غضون

الأشهر الستة المقبلة، مع إيلاء أقصى الاهتمام للقرارات التي اتخذت بالفعل في إطار هذا البرنامج في مراحل سابقة.

ومن الأهمية بمكان أنه تم الاتفاق على انتقال تدريجي، دون أي حركات مباغتة، من البرامج الإنسانية إلى أساليب جديدة لتصدير النفط العراقي وإنفاق عائدات التصدير إلى أن يتم إقامة حكومة عراقية شرعية معترف بها دوليا.

وينبغي توخى الشفافية في جميع هذه الأنشطة في المرحلة الانتقالية، وأن تنفذ تحت إشراف المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بمشاركة الممثل المفوض للأمين العام، الذي سيقدم تقاريره إلى مجلس الأمن في هذا الشأن.

ويؤكد القرار بوضوح على ضرورة توضيح مسألة البرامج العراقية لأسلحة الدمار الشامل، مع مراعاة القرارات السابقة لمجلس الأمن وولايات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وستسنح الفرصة في المرة التالية للنظر في ذلك الجانب من التسوية العراقية في بداية الشهر المقبل، حينما يتلقى المجلس التقرير الدوري من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. ونحن نتطلع إلى أن نتلقى من قوات التحالف معلومات بشأن جهودها المبذولة لاقتفاء أثر برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل، طبقا لما يطلبه القرار. ونأمل أن تمكن الأحكام الواردة في القرار بهذا الشأن من تحقيق ذلك، من الناحية القانونية والناحية الفعلية، بغية التوصل في نهاية المطاف إلى وضع نهاية لهذه القضية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تسعى إلى منع استئناف برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل.

ومن الأهمية الكبرى أيضا ضرورة إتمام تنفيذ القرارات الأخرى للأمم المتحدة بشأن الأفراد الذين اعتبروا مفقودين أثناء حرب الخليج الأولى، وبشأن دفع التعويضات بعد تلك الحرب، وبشأن تسوية ديون العراق الأجنبية. وينبغي أن يحدث ذلك وفقا للمعايير الدولية، ومن ضمنها، معايير نادي باريس.

وبصورة عامة، أكد مجددا الاتفاق بشأن القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) رغبة جميع أعضاء المجلس في التوصل على نحو بناء إلى اتفاقات مقبولة بوجه عام تساعد الشعب العراقي بالفعل على استعادة السيادة الكاملة بأسرع وقت ممكن. ونحن مقتنعون بأن هذه المهمة يجب أن تظل رئيسية في جهودنا المستقبلية.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): ترحب بلغاريا باتخاذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) لأنه سيساعد الشعب العراقي على استعادة التحكم في مستقبله. وقد كان الوفد البلغاري سعيدا جدا للمشاركة في المناقشات التي أدت إلى اتخاذ القرار الحالي: إذ سادت روح بناءة جدا أثناء المناقشات، جعلت من الممكن إجراء حوار حقيقي فيما بين أعضاء المجلس. ولقد أصغى مقدمو المشروع الأصلي للقرار إلى شواغل أعضاء المجلس الآخرين الذين استطاعوا بدورهم الاستجابة بالرغبة في التوصل إلى حل وسط أثبتت في نهاية المطاف أنها مفيدة جدا.

وترحب بلغاريا باتخاذ القرار لأنه يتعين أن تؤدي الأمم متحدة دورا حيويا ومستقلا وحتى جوهريا في حل مشاكل العراق في فترة ما بعد الصراع. وسيتم حل المشاكل من خلال شراكة حقيقية بين الممثل الخاص للأمين العام وقوات التحالف. ولدينا ثقة تامة بالأمين العام في اختياره لممثله الخاص، ونعده بتقديم كامل دعم بلدي في مجلس الأمن وعلى أرض الواقع.

وفيما يتخطى مسألة العراق، يجب أن نقر بأنه في فترة العولمة هذه، أصبحت الأمم المتحدة منظمة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها. ولو لم تكن الأمم المتحدة موجودة لتوجب إيجادها.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): ترحب غينيا باتخاذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، الذي يشكل في العديد من الجوانب نجاحا للأمم المتحدة بوجه عام ولمجلس الأمن بوجه خاص. فقد عاد المجلس إلى توافق الآراء: قاعدته الذهبية. وهذا القرار مصدر فعلي لارتياح وفد بلادي، حيث أنه يفي باحتياجات العراق الإنسانية الملحة، الأمر الذي يعلق بلدي عليه أهمية كبيرة.

وأثناء المناقشات، استرشدنا في جهدنا بالشاغل الملزم بالتأكيد على المصالح الأساسية للشعب العراقي، الذي دفع بالفعل ثمنا غاليا تحت نير الديكتاتورية ونظام الجزاءات. وينعكس ذلك الشاغل في الحاجة الملحة للإقرار بحق العراقيين في تقرير المصير والتحكم في الموارد الطبيعية لبلدهم. وينبغي أن نذكر أيضا أن هذا القرار دليل على قدرة المجلس على التغلب على خلافاته واستعادة وحدته، بغض النظر عن الأزمة التي يواجهها. وهو من دون شك يضع نهاية للأسئلة الناجمة عن الأزمة العراقية فيما يتعلق بمصداقية المجلس وفعاليته – وباختصار، قدرته على تنفيذ مهمته الأساسية المتمثلة في ضمان السلم والأمن الدوليين.

ويعني تصويتنا تأييدا للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) أننا نؤيد الرفع الفوري للجزاءات، التي لا يوجد بعد الآن ما يبررها.

وأخيرا، يرحب وفدي بالدور المهم المعطى للأمم المتحدة في إعادة بناء العراق. ونحن نعرب عن الأمل في أن يؤدي الممثل الخاص للأمين العام كامل الدور المناسب له في هذه المرحلة الحرجة من مستقبل العراق.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): نرحب بوجود الأمين العام في جلسة اليوم.

إن الصين ما فتئت تؤيد دور الأمم المتحدة في مسألة العراق وتعلق عليه أهمية كبيرة، والأكثر من ذلك، في مجال إعادة الإعمار بعد الصراع. ولن يسهم هذا الانخراط في تحقيق السلام والاستقرار لأمد بعيد في العراق بوجه خاص وفي الخليج ومنطقة الشرق الأوسط بوجه عام فحسب، وإنما سيسهم أيضا، في صون مصداقية الأمم المتحدة وسلطتها.

ولقد شارك الوفد الصيني بنشاط، وبموقف بناء، في المشاورات بشأن مشروع القرار الذي اعتمد بوصفه القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) واقترحنا عددا من التعديلات. ونلاحظ أن البلدان المقدمة قد راعت آراء الأطراف الأخرى ونقحت النص الأصلي. ولكن لم يتم تلبية بعض شواغل الصين المحددة على نحو مرض ولكن، في ضوء حاجة الشعب العراقي الماسة إلى إعادة الإعمار، صوتت الصين مؤيدة للقرار. ونأمل أن يجري تنفيذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بسلاسة وفعالية؛ وأن يتمكن الأمين العام من تعيين ممثله الخاص بأسرع وقت ممكن؛ وأن تستطيع الأمم المتحدة أن تؤدي دورها المتوقع منها بفعالية في عملية إعادة إعمار العراق بعد الصراع.

ونأمل أيضا، أن يتمكن العراق، البلد الذي عانى معاناة شديدة من المشقة والحرب، من العودة إلى الحالة الطبيعية والانضمام مرة أخرى إلى المجتمع الدولي بأسرع وقت ممكن.

السيد بلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): مثلما فعلت الكاميرون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ تاريخ اتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، فهي تود أن تبدأ بالترحيب بوجود الأمين العام، السيد كوفي عنان، بين ظهرانينا.

لقد اتخذنا من فورنا القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، بشأن إدارة العراق بعد الصراع. وترحب الكاميرون بذلك الحدث.

هذه لحظة هامة للمجلس، الذي عاد إلى طريق المصالحة. ويبعث القرار برسالة ثقة بالشعب العراقي، الذي يستحق اليوم أن يمسك بحرية بزمام شؤونه الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن مصيره السياسي. وسأعود إلى تلك النقطة لاحقا.

منذ البداية، أيدت الكاميرون الأفكار والمبادئ الأساسية للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، ورأت الكاميرون منذ البداية أن الحالة لم تعد تبرر استمرار الجزاءات الاقتصادية المفروضة على العراق. وكانت الكاميرون مقتنعة بضرورة اضطلاع الأمم المتحدة مرة أخرى بدور في الحالة في العراق. وأخيرا رأت الكاميرون أن الأمر متروك للعراقيين أنفسهم كي يحددوا نوع الحكومة التي يريدونها ويختاروا القادة الخاصين بهم. وقد أخذت جميع تلك الشواغل في الاعتبار في القرار، ونحن نرحب بذلك.

وكما قلنا في السالف، لقد عاد المجلس إلى طريق الحوار والتشاور والوحدة. وبذلك يكون المجلس، بالنظر إلى دوره المتفرد في صون السلام والأمن، قد بعث بإشارة قوية جدا إلى المجتمع الدولي. ويحدونا الأمل أن يقوم النساء والرجال الذين سيعملون في تنفيذ هذا النص التاريخي بفعل ذلك بطريقة منسقة ومتكاملة من أجل مصالح الشعب العراقي وحدها. وذلك هو نداء الكاميرون إلى سلطة التحالف، وإلى الأمين العام والدول الأعضاء، التي ستشارك، في المستقبل القريب، في إعادة بناء ذلك البلد العظيم.

وكما قلنا في السابق، يبعث القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) برسالة مزدوجة. فهو تعبير عن الثقة بالشعب العراقي – الذي يعترف الجميع بخصاله العالية. ولدينا كل الثقة بأن الشعب العراقي سيكون قادرا على أن يستلهم من آلاف السنين من تاريخه فيجد الموارد الأخلاقية اللازمة لتضميد جراحه الناجمة عن الـ ٣٠ عاما المأساوية الماضية. ولدينا كل الثقة بأنه سيبني عراقا جديدا – لن يعود بلدا للأسلحة والدموع، بل بلدا وفيا لمصيره ولاسمه، الذي يعني ''بلد المياه''، وبالتالي، ''بلد الحياة''.

ومن ثم يبعث القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) برسالة بالثقة. كما أنه يبعث برسالة للتضامن النشيط من جانب المجتمع الدولي. وقد قال المجلس بالإجماع للعراقيين، بصورة قوية وبطريقة لا لبس فيها، إن المجتمع الدولي سيعمل جنبا إلى جنب معهم لدعمهم – وليس بديلا عنهم. وفي نفس الوقت، من أجل ضمان فعالية هذه المساندة، يدعو المجلس جميع الجهات الفاعلة الخارجية – دول التحالف، والأمم المتحدة، والدول الأعضاء الأخرى، والمنظمات غير الحكومية – إلى تنسيق أنشطتها، وإلى استكمال بعضها بعضا وإلى تجنب أي نوع من التنافس فيما بينها، وهو ما يؤدي بالتأكيد إلى نتائج عكسية.

وفي ذلك الصدد، أصبحت الحاجة إلى الشفافية والفعالية أمرا جوهريا بصورة مطلقة لنا. وكفالة مصداقيتنا الجماعية هي على المحك.

السيد ماكيرا (شيلي) تكلم بالأسبانية): إن القرار الذي اتخذه المجلس من فوره، بتأييد من شيلي، يتضمن أحكاما هامة تتعلق بالعملية السياسية في العراق، ودور الأمم المتحدة، مع تعليمات محددة للممثل الخاص للأمين العام، وللإشراف على صندوق تنمية العراق، وما يجب أن يفعله المجلس بعد ١٢ شهرا من الآن فيما يتعلق بالتنفيذ.

ويرفع القرار الجزاءات المفروضة على العراق – وهي حالة لا تتلاءم مع احتياجات الشعب العراقي – وبالتالي يتخذ خطوة هامة ومطلوبة على سبيل الإلحاح نحو تطبيع اقتصاد ذلك البلد وإدماجه في المجتمع الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، يتصور القرار الذي اتخذ قبل هنيهة تنفيذ عملية لإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء بطريقة منتظمة ومنصفة لا تكون مضرة بالشعب العراقي. والحقيقة الهامة الأخرى هي أن القرار جعل من الممكن إعادة القدرة الجماعية للمجلس على الاتفاق بشأن عملية لإعادة الإعمار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراق.

وبالنسبة لشيلي، يلبي النص الحاجة إلى المحافظة على السيادة السياسية للبلد ووحدة أراضيه وسيطرة شعبه على موارده الطبيعية. وباختصار فقد اتخذ المجلس اليوم قرارا هاما على أساس اتفاق سياسي قوي سيكون مهما للغاية في شتى مراحل تنفيذ القرار. وهو يركز على إجراء تحسن كبير في أحوال الشعب العراقي بعد عقود من المعاناة.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): يرحب الوفد الأنغولي، الذي صوت لصالح القرار، بنتيجة التصويت. ويعرب وفد أنغولا عن تقديره لمقدمي القرار - اسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - ولأعضاء المجلس الآخرين على روح التوفيق البناءة التي سادت العملية المفضية إلى اعتماد القرار. كما نشيد بالجهود التي بذلها الجميع لكي يحصل القرار على أكبر تأييد ممكن من أعضاء المجلس.

لقد أيد وفدي القرار على أساس الفهم بأن من شأن اتخاذه أن يسهم في إعادة وحدة الهدف اللازمة لمجلس الأمن، وهي الوحدة التي أضرت بها الانقسامات بشأن مسألة العراق التي وسمت الأشهر الأخيرة. كما أن التصويت يؤكد من جديد روح مبدأ النهج المتعدد الأطراف في قرارات المجلس وإجراءاته، وبالتالي مما يمكن المجلس من الاضطلاع بصورة أفضل بدور صون السلام والأمن الدوليين الذي أناطه به المجتمع الدولي. كذلك نفهم أن الدول التي تحتل العراق، باعتماد القرار، وبالامتثال لأحكامه، ملزمة قانونا بالتقيد الصارم بالقانون الدولي، وباحترام الحقوق السيادية للشعب العراقي، وبحقه في الموارد الطبيعية للبلد، فضلا عن حقه في أن يقرر مصيره السياسي بحرية، في الوقت المناسب - الذي آمل أن يكون قريبا.

إن الدور الذي ستؤديه الأمم المتحدة في عمليات العراق بعد الحرب يمثل أحد المقومات الهامة للقرار. وتتطلع حكومة بلدي إلى العمل مع الأمم المتحدة بغية ضمان الوفاء الكامل بالأهداف المحددة في القرار. ويأخذ القرار في الحسبان خبرة الأمم المتحدة الثرية، التي ستكفل لهذا الدور أن يكون بالفعل حيويا في جميع الجوانب.

وحكومتي مقتنعة بأن القرار يضمن الحقوق الأساسية للشعب العراقي. ويحدونا الأمل في أن تتم قريبا جدا تهيئة ظروف تمكن العراقيين من أن يحكموا أنفسهم ويختاروا حكومة نيابية.

ويتوقع وفدي أن تسهم الدروس المريرة المستفادة من مسألة العراق في تعزيز احترام حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم، وكذلك الامتثال للقانون الدولي والتمسك بتعددية الأطراف بوصفها حجر الزاوية في عمل مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لباكستان.

أود أولا، وقبل كل شيء، أن أرحب، مرة أخرى، بحضور الأمين العام معنا في هذه الجلسة.

ظل رفاه وأمن الشعب العراقي الشقيق، أثناء الصراع وبعده، يمثلان شاغلا أساسيا لباكستان حكومة وشعبا. فقد عانى الشعب العراقي معاناة هائلة خلال العقود القليلة الماضية. ويجب الآن أن تنتهي معاناته.

وحاولت باكستان مخلصة منع نشوب صراع آخر في منطقة الخليج. وأعربنا عن أسفنا على اندلاع الصراع. وموقفنا إزاء هذا القرار كان يسترشد بأهداف تعزيز رفاه الشعب العراقي، وتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة واستعادة سيادة القانون الدولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

أيدت باكستان هذا القرار لعدة أسباب. أولا، يثبّت القرار على وجه التحديد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة من حيث تعلقها بالعراق. ويؤكد سيادة العراق وسلامة أراضيه. ويشدد على حق الشعب العراقي في أن يقرر بحرية مستقبله السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية. ويؤكد حتمية مراعاة القانون الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف والأنظمة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية/أنظمة لاهاي.

ثانيا، هذا القرار يرفع الجزاءات المفروضة منذ فترة طويلة على الشعب العراقي ويفتح الباب لتقديم الإغاثة والمساعدة الإنسانية إليه، ولإنعاش الاقتصاد العراقي، وتعمير العراق وتنصيب حكومة نيابية يمكن أن يعترف بها المجتمع الدولي ويمكن أن تتخذ عما قريب مكانها هنا في الأمم المتحدة في مجتمع الدول الحرة.

ثالثا، هذا القرار يعطي دورا مستقلا وحيويا للأمم المتحدة والأمين العام وممثله الخاص في تقديم الإغاثة الإنسانية إلى الشعب العراقي، وفي تعمير العراق، وإدارة موارده وإنعاشه الاقتصادي وفي تيسير عملية تشكيل حكومة نيابية. وتتطلع باكستان إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام في وقت مبكر. بل نتوقع أن يكون دور الأمم المتحدة والأمين العام أساسيا بدرجة أكبر في الشهور المقبلة.

رابعا، يفتح القرار، على وجه الخصوص في الفقرتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من الديباجة وفي الفقرة ١ من المنطوق، الباب لأصدقاء العراق للإسهام في تحقيق رفاه الشعب العراقي، بما في ذلك الإسهام في تهيئة بيئة يسودها السلم والأمن في العراق.

وافقت باكستان، شأنها شأن العديد من أعضاء مجلس الأمن الآخرين، نظرا لمقتضيات الظروف الراهنة، على أن يسند مجلس الأمن سلطات معينة إلى الدول القائمة بالاحتلال، ممثلة في الإدارة الموحدة ”السلطة“. ونُتوقع أن تُمارس المسؤوليات المسندة إلى السلطة بموجب هذا القرار بشفافية وعدالة و، فوق كل شيء، لمصالح الشعب العراقي.

ونحن نرحب بالدور المستمر الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في مهام الإشراف. ومن الضروري، في هذا السياق، الإشارة إلى أنه بموجب الميثاق لا تكون السلطات المسندة من مجلس الأمن بموجب هذا القرار سلطات مفتوحة وغير مشروطة. بل يجب أن تمارس بطرائق تتوافق مع ”مبادئ العدل والقانون الدولي“ المذكورة في الفقرة ١ من الميثاق، وخاصة في توافق مع اتفاقيات جنيف وأنظمة لاهاي، إلى جانب الميثاق نفسه.

والقرار، كما لاحظ ممثل المملكة المتحدة، ليس قرارا غامضا. وهناك عدة مسائل ينبغي أن يصرف مجلس الأمن همه إليها في الأسابيع والشهور المقبلة. وتشمل تلك المسائل، أولا، تصديق الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على خُلوِّ العراق من أسلحة التدمير الشامل؛ ثانيا، إنهاء حظر توريد الأسلحة المفروض على العراق؛ ثالثا، توضيح دور الأمم المتحدة في المستقبل وإمكانية توسيعه؛ رابعا، اتخاذ تدابير محددة لاستعادة التراث الأثري العراقي المسروق؛ و، خامسا، حل مشكلة الرعايا الكويتيين المفقودين وغيرهم من الرعايا التابعين لدول ثالثة.

ترحب باكستان بالأحكام الواردة في القرار فيما يتعلق بتقديم الأمين العام وكذلك الولايات المتحدة والمملكة

المتحدة، اللتين تمثلان السلطة، تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن. ويحدو باكستان أمل قوي في أن تُشكِّل عما قريب حكومة نيابية وأن تتحقق سيادة العراق واستقلاله السياسي في أقرب وقت ممكن. فإن تهيئة بيئة إقليمية آمنة ومستقرة أمر لازم لتحقيق الأهداف الأساسية لهذا القرار. ولا تنفك باكستان تأمل في أن يكون هناك تقدم مواز في تسوية الصراعات والمنازعات المستمرة الأخرى التي تعاني منها هذه المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، الذي يرغب في الإدلاء ببيان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): لا بد أننا جميعا نشعر ببالغ السعادة لأن مجلس الأمن جمع شمله ليرسم الطريق المؤدي إلى الأمام في العراق. وكما يعلم الأعضاء، كان رأيي دائما أن وحدة المجلس تمثل الأساس اللازم للعمل الفعال من أجل صون السلم والأمن الدوليين والقانون الدولي.

لقد اعتمد المجلس قرارا يحدد المساعدة المتوقع أن تقدمها الأمم المتحدة إلى شعب العراق بالتنسيق مع الدول القائمة بالاحتلال، التي تقع على عاتقها المسؤولية عن إدارة الإقليم بصورة فعالة. إن الولاية التي عهد مجلس الأمن بها إلينا تنطوي على مهام معقدة وصعبة، بيد أننا سنقوم بها بأحسن ما نستطيع تماما كما نقوم حاليا بمهمتنا الحيوية في ميدان الإغاثة الإنسانية.

وأيا كانت الخلافات التي وجدت في الماضي القريب، يوجد لدينا الآن أساس جديد للعمل. ويتعين علينا جميعا العمل بجد، واضعين مصالح العراقيين في طليعة جميع جهودنا. وأهم مهمة تقع على عاتقنا هي ضمان أن يكون شعب العراق، رجالا ونساء على السواء، قادرا في أقرب وقت ممكن على تشكيل حكومة تمثيلية حرة يختارها، عن طريق عملية سياسية شفافة ومدارة إدارة محايدة، حتى يتسنى له استعادة سيادته الوطنية وبناء العراق المستقر المزدهر الذي يعيش في سلم مع جيرانه.

وفي هذا المسعى الدولي ستضطلع الأمم المتحدة بدورها الكامل. لقد طلب مجلس الأمن مني ترشيح ممثل خاص. وسأقوم بذلك دون إبطاء. والدعم الكامل لجميع أعضاء المجلس سيكون ضروريا. وأنا واثق بأن ممثلي سيحظى بهذا الدعم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد النظر.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.